الحملة المدنية
للإصلاح الإنتخابي

العدد ٣ - تموز ٢٠٠٧

أنت تستحقّ الأفضل...
لذلك، ضم صوتك إلى أصواتنا المنادية بقانون انتخابي جديد اليوم

تهدف الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي إلى إحداث تحوّل على مستوى الثقافة الانتخابية في لبنان، وذلك عن طريق مساندة قانونٍ يكفل إجراء انتخابات حرّة، وديمقراطية، وقائمة على مبدأ المشاركة. وتتطلّع الحملة أيضاً إلى خلق فرصٍ تتيح للمواطنين اللبنانيّين أن يساهموا في التغيير.

الأنشطة القادمة

٢٠ تموز ٢٠٠٧ - بعلبك

المكان: مطعم الكينغ — رأس العين

الزمان: الساعة الرابعة بعد الظهر

بالتعاون مع CREADEL LIBAN وبلدية بعلبك

٢٧ تموز ٢٠٠٧- طرابلس

المكان: بيت الفن – الميناء

الزمان: الساعة الخامسة ة بعد الظهر

بالتعاون مع "شباب البلد".

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتّصال بـ:

— الجمعية اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الإنتخابات: ٠١/ ٧٤١ ٤١٢

— الجمعية اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة: ٠١/٢٩٣ ٠٤٥

— المركز اللبناني للدراسات: ٠١/٤٨٦ ٤٢٩/٣٠

الكوتا النسائية والتمثيل النسبي يثيران النقاش في لقاءات الحملة

استكملت الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي لقاءاتها متنقلةً بين البقاع وكسروان، طارحةً نقاطها الإصلاحية وفاتحة الباب لمناقشة قانون الإنتخاب المطروح من قبل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الإنتخابات.

هذا وتلقى مطالب الحملة تجاوباً من الحضور الذي يرى في الإصلاح الإنتخابي مدخلاً للإصلاح السياسي الأشمل وإحدى وسائل الخروج من الوضع الحالي المتأزم. فالموافقة على مبدأ الإصلاح جامعة إن تنوّعت ردات الفعل على تفاصيل النقاط الإصلاحية بحسب المنطقة والحضور. ولا سيما التمثيل النسبي والكوتا النسائية اللذان أثارا أكبر قدر من المناقشة في لقاءات الحملة الأخيرة في زحلة ولالا في البقاع الغربي وجديدة غزير في كسروان.

عدد اللقاءات	١١
عدد المشاركين	٥٦٥
عدد الرسائل	٢٨٤

في زحلة جرى اللقاء بدعوة من رابطة خريجي ثانوية القلبين الأقدسين على مسرح الثانوية نهار الجمعة في ٢٢ حزيران بمشاركة حشد من أعضاء الرابطة الذين ناقشوا موضوع الإصلاح الإنتخابي بعد عرض سريع من قبل مجموعة من خبراء الحملة. بداية قدمت النقاط الإصلاحية الثمانية التي تتبناها الحملة وتلاها تفصيل لدور ومهمات الهيئة المستقلة للإنتخابات في لبنان وأهمية وجودها. ثم استكمل اللقاء بتقديم مشروع قانون الإنتخاب الذي أعدته الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الإنتخابات في لبنان وشرح أبرز بنوده قبل أن يفتح باب المناقشة والمداخلات. وتتالت المناقشات والأسئلة لتشمل عدة مواضيع مهمة أبرزها الكوتا النسائية وأهمية إلغاء الطائفية السياسية وتمثيل الأقليات وغيرها. وعبر المشاركون عن قناعتهم بأهمية الإصلاح الإنتخابي حيث وقعّوا رسائل موجهة إلى نواب دائرتهم طالبوهم فيها بمناقشة مشروع القانون وتبني النقاط الإصلاحية. وجرى لقاء آخر في البقاع في قرية لالا حيث نظم نادي الإيخاء لقاءً نهار الأحد في ٨ تموز. وعبّر السكّان عن ترحيبهم بمعظم النقاط الإصلاحية وطالبوا بتطبيقها في الإنتخابات البلدية.

في قضاء كسروان وتحديداً في قرية جديدة غزير وهرهريا القطين حيث جرى لقاء في صالون كنيسة مار ميخائيل في جديدة غزير مساء السبت في ٣٠ حزيران وبالتعاون مع بلديّة جديدة غزير وهرهريا القطين. لم يحل جو صالون الكنيسة الهادئ دون سخونة المناقشات التي شارك فيها عدد من أبناء القرية والجوار. جرى مناقشة موضوع التمثيل النسبي لتفصيله، إضافة إلى نقاط أخرى ومشروع القانون، تلاه نقاش حيوي لتوزيع المسؤوليات في الإصلاح الإنتخابي بين الحكومة والمجلس النيابي. ختاماً وقع الحضور الرسائل الموجهة إلى النواب كما جر في بقية المناطق.

رسائل الى النواب

بعد كل لقاء مناطقي، يُعطى المشاركون الفرصة ليعبروا عن إقتناعهم بأهداف الحملة، وذلك بتوقيع رسائل موجهة إلى نواب منطقتهم يطالبونهم فيها مناقشة قانون لجنة بطرس، وتبنّي النقاط الإصلاحية االتي ناقشوها في الاجتماع.

إذا أردتم أن تبعثوا رسالة إلى نائبك الرجاء الاتصال بنا لنرسل لكم نموذجاً عن الرسالة، أو حولها على العنوان الإلكتروني:

www.ccerlebanon.org

٨ نقاط إصلاحيّة

تسعى الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي إلى ضمان إقرار قانون انتخابي جديد يتضمّن ٨ نقاط إصلاحية...

١. **هيئة مستقلّة للإنتخابات**
٢. **تنظيم الإنفاق الانتخابي**
٣. **تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين**
٤. **خفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة**
٥. **إقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية**
٦. **تشجيع ترشح النساء عبر إدخال الكوتا النسائية في لوائح الترشيح**
٧. **توفير إمكانيات المشاركة للناخبين ذوي الحاجات الخاصة**
٨. **التمثيل النسبي**

هل تعلم؟

يوجد أكثر من ٩٦ بلداً في العالم يتبنى وجود هيئة مستقلة للإنتخابات، ومن هذه البلدان: أوستراليا، كندا، إستونيا، جورجيا، الهند، إندونيسيا، بولندا، رومانيا، وجنوب افريقيا.

الهيئة المستقلة للإنتخابات

في الوقت الذي تغرق البلاد في نقاش دستوري حول الجهة المخولة الدعوة للإنتخابات النيابية الفرعية في بيروت والمتن كان يمكن تفادي هذا الإشكال من خلال تبني احد مطالب الحملة الأساسية : الهيئة المستقلة للإنتخابات والتي نص عليها مشروع قانون الهيئة الخاصة بقانون الأنتخابات النيابية. وفقاً لهذا المشروع تعود صلاحية دعوة الهيئات الناخبة للهيئة المستقلة فتحيد بذلك العملية عن التجاذبات السياسية كالتي تمرّ بها البلاد اليوم. فيما يلي ملخص عن أهمية وجود هيئة مستقلة للإ نتخابات.

تعتبر ادارة الإنتخابات النيابية عملية متخصصة ومعقدة ولذا تحتاج إلى جهاز مستقل ذو صلاحيات خاصة يضمن إدارتها بشكل ناجح وفعال. تشكل الهيئة المستقلة الإنتخابات نموذجا عن هذا الجهاز الذي من شأنه إدارة العملية الإنتخابية.

من مسوليات الهيئة الأساسية:

- تحضير لوائح الشطب
- تلقي طلبات ترشيح الأفراد والأحزاب السياسية
- تحضير قسائم الإقتراع
- إحتساب الأصوات
- جمع الأصوات من مراكز الإقتراع وإصدار النتائج النهائية

بالإضافة إلى بعض المسؤوليات الأخرى التي تتضمن تسجيل المقترعين، تحضير المواد الضرورية للإقتراع، العمل على تثقيف المقترعين، مراقبة إنفاق المرشحين على حملاتهم الإنتخابية وحل النزاعات المتعلقة بالإقتراع.

الهيئة المستقلة، على عكس وزارة الداخلية، هي مؤسسة مستقلة ومنفصلة عن مجلس الوزراء، تدير أموالها بنفسها. وحسب البلدان، إنها مسؤولة أمام البرلمان، القضاء، او رئيس الجمهورية. بإمكان اعتبارها بمثابة سلطة رابعة. علماً بأنها ليست فوق الدستور، ولا القانون.

أعضاء الهيئة هم من خارج السلطتين التنفيذية والتشريعية ويتم إنتقاؤهم من السلك القضائي والمجتمع المدني مما يضمن حياد الهيئة السياسي.

إنّ وجود هيئة مستقلة لإدارة الإنتخابات وتنظيمها يزيد من شرعية الإنتخابات ويعطي ضمانة أكبر للمرشحين والناخبين بأن الإنتخابات نزيهة وعادلة من خلال ابعاد التدخل السياسي. لا تملك الهيئة مصالح مستثمرة بنتيجة الانتخابات لأنها حيادية. من الناحية المادية والإدارية لا تشكل الهيئة المستقلة عبءاً إضافياً حيث ان المهام المنوطة حالياً بالوزارات المعنية ستحول إليها.

الهيئة المستقلة للإنتخابات كما وردت في قانون الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الإنتخاب

في مشروع قانون الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الإنتخابات تستبدل الهيئة المستقلة للإنتخابات وزارة الداخلية كالجهة المسؤولة عن إدارة الإنتخابات.

تشكل الهيئة من عشرة اعضاء، ينتخبون أميناً عاماً يكون مسؤولاً عن إدارة الجوانب العملية للإنتخابات. ويعطي مشروع القانون الهيئة صلاحية طلب فريق عمل من الوزارات المعنية يساعدها في تحضير الإنتخابات. ويوضع فريق العمل في تصرف الهيئة طوال فترة الإنتخابات.

يعين أعضاء الهيئة على الشكل التالي:

- ٤ أعضاء تختارهم هيئات معينة (محكمة التمييز، مجلس شورى الدولة، ديوان المحاسبة، المجلس الوطني للإعلام)
- ٣ أشخاص تختارهم هيئات مهنية منتخبة (نقابة الصحافة، نقابة محامي بيروت، نقابة محامي طرابلس)
- ٣ باحثين في الشأن الإنتخابي يختارهم رئيس مجلس الوزراء

رئيس الهيئة: يشغل القاضي المنتدب من قبل مجلس القضاء الأعلى منصب الرئيس

نائب رئيس الهيئة : يشغل القاضي المنتدب من قبل مجلس شورى الدولة منصب نائب رئيس الهيئة

يبقى الأعضاء في مناصبهم لفترة ستة أشهر بعد العملية الإنتخابية ولا يمكن تجديد ولايتهم. أي أن الأعضاء يكونون مسؤولين عن إدارة عملية إنتخابية واحدة ويعين غيرهم قبل الدورة الإنتخابية التالية.

للهيئة كما نص عليها مشروع قانون هيئة بطرس إستقلالية مادية وإدارية و هي مسؤولة عن تحضير وإدارة العملية الإنتخابية. وقد تضمنت أغلب الإقتراحات المقدمة إلى الهيئة فكرة وجود هيئة مستقلة وركزت على أهميتها.

مهام الهيئة التفصيلية بحسب إقتراح لجنة بطرس:

- الإشراف على حسن إعداد لوائح الشطب وتنقيحها
- تعيين اعضاء لجان القيد والفرز والإشراف على عمل هذه اللجان
- تحديد مواقع أقلام الإقتراع وتعيين رؤساء الأقلام ومعاونيهم
- تلقي طلبات تسجيل المرشحين واللوائح ودرسها والبت بها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة
- ممارسة الرقابة على الإنفاق الإنتخابي
- مراقبة تقيد اللوائح والمرشحين ووسائل الإعلام بالقوانين والأنظمة التي ترعى الدعاية الإنتخابية
- الإشراف على إدارة العملية الإنتخابية والسهر على حسن تطبيق الأنظمة والقوانين التي ترعاها، وتلقي الشكاوى المتعلقة بهذه العملية والفصل بها
- الإشراف على عملية فرز الأصوات وعلى إحتسابها وإعلان النتائج.